

## تقرير

## العيد في طرابلس: الغنى والفقر على ضفتي المدينة

عندما يحل العيد على طرابلس يقلبها رأساً على عقب. يصل الازدحام إلى ذروته فتتحول الشوارع إلى «كاراجات» للسيارات. هذا في الظاهر، أما المشهد الحقيقي، فينطوي على انقسام عمودي حاد بين الناس

طرابلس - عبد الكافي الصمد

كما في كل عيد، تنقسم صورة الاستعدادات في طرابلس على مشهدين رئيسيين، يعكسان التوزيع الجغرافي للأحياء والشوارع والأسواق. الأول تبدو عليه معالم الثراء والتنظيم، والثاني لا يخفي الفقر والفوضى.

يكاد البولفار الممتد من مدخل طرابلس الشمالي إلى مدخلها الجنوبي يشق المدينة نصفين. هو أشبه بـ «خط التماس» يفصل بين المشهدين، حيث يلحظ المرء سريعاً الفرق بمجرد التوغل يميناً أو يسرة، حتى لو كان يزور المدينة للمرة الأولى.

لا تعكس مثلاً شوارع المعرض والميناء وعزمي والمختين الانطباع عن طرابلس في وسائل الإعلام، لا انتشار لمظاهر الأضواء والفقر، الشوارع عريضة ونظيفة ومنسقة، مقاهي الرصيف «بريستيج» أساسى لمنط عيش روادها

من أبناء الطبقة الميسورة في المدينة ومناطق شمالية أخرى.

حتى طقوس استقبال العيد مختلفة هنا. فالمحال التجارية لا تفتح أبوابها قبل العاشرة صباحاً، والسبب أنها تسهر حتى ساعات الصباح الأولى. أما المتسوقون، فيأتون إليها في سيارات فارغة، «يكزرون» فوق أرضة عريضة وأنيقة. «يتفرجون» بهدوء على السلع المعروضة بإتقان خلف الزجاج، قبل الشراء. للمتسوق مظاهر إضافية، فلا بسطات خارج حدود أي محل ولا أمامه في عرض الشارع، أما العربات الجواله التي تباع الكعك والعصير، فلا تتجاوز أصابع اليد الواحدة. شرطة البلدية تحرص على عدم انتشار الفوضى، فللمكان «قيمتة» من خلال محاله ورواده كأنه لا ينبغي، بنظرهم، أن تقترب منه معالم الفقر من المقلب الأخرى.

في فترة ما قبل الظهر، معظم المتسوقين هم من الجنس اللطيف، فتيات ونساء. يجلسن فرادى أو «كوبلات»، كما يندر أن تجد بصحبتهم أولاداً صغاراً. تدخل إحداهن محلاً لبيع الأحذية النسائية، يتبين من التسعيرة الموضوعة على واجهته أن سعر «زوج» الأحذية فيه يكاد يعادل الحد الأدنى للأجور!

تترك المكان وتجتاز ساحة التل لتدخل في عمق المناطق الشعبية والأسواق القديمة، فتنتشر أمامك صور مغايرة تماماً لما رأته عينك للتو في الجانب الأخر من المدينة. هنا تضيق الشوارع وتعم البسطات التي تعرض سلعاً وبضائع «أشكال وألوان» في الساحات والأرصفة والشوارع، ولا سيما في الأيام الأخيرة قبل العيد. البلدية تغض النظر

أن «تتفرج» قبل أن تشتري، «شو أنا كل يوم بنزل عالسوق»، تقول لوالدها بتأفف، فترد عليها أمها: «ما بدنا نبرم كتير، مصرياتنا على قدنا، من هلق حسبوا حسابكن».

على عكس الناحية الأخرى، لا يغيب معاً، فأكثريه النساء اللواتي يتسوقن بأتين من الأرياف القريبة، فقلما تجد فتاة أو امرأة وحدها في الأسواق، فلا بد أن تصطحب معها بناتها. تقرر إحداهن وتمسك آخر بيد أخرى وتجر خلفها

عن الفوضى والازدحام وصراخ الباعة والضوضاء، وإن كانت مكبرات الصوت التي تبث «التكبير» هي ما يميز العيد في طرابلس.

المشاهد تدل على سكان المنطقة وروادها معاً، فأكثريه النساء اللواتي يتسوقن بأتين من الأرياف القريبة، فقلما تجد فتاة أو امرأة وحدها في الأسواق، فلا بد أن تصطحب معها بناتها. تقرر إحداهن وتمسك آخر بيد أخرى وتجر خلفها



يشكو أصحاب المحال من انتشار البسطات (الأخبار)

ولدين يمساكن بيدي بعضهما بعضاً وتلتفت إليهما وتقول: «خلو إيديكن بإيدين بعض، وخليكن وراي». يقف أحد الأولاد أمام عربة لبيع «عرانيس» الذرة ويقول لأمه: «بدي عرنوس»، فيتدخل البائع وهو فتى لم يتجاوز الـ 15 من عمره ويقول: «خلي الولد يشتري ونحن نعيدي، الله يخليكي».

الأسعار تدل على نوع البضائع وعلى الزبائن أيضاً. سعر البيجاما النسائي 10 آلاف ليرة و«الولادي» 7 آلاف، كما يشير الإعلان المرفوع على واجهة المحل، ومع ذلك تبقى هذه الأسعار مرتفعة عما هو موجود في خيم وبسطات وضعت فوق سقف نهر أبو علي المشيد حديثاً.

وسط الغبار المنبعث من الشوارع بسبب الأشغال، تبث مكبرات الصوت من داخل إحدى الخيم التي تباع البسة وأحذية من «البالة»: «كل جزمة نسواني أو ولادي بـ 5 آلاف ليرة، وكل قطعة ولادي بـ 10 آلاف ليرة، بحسبة بسيطة، فإن تكلفة «عبدية» أي ولد هنا لا تتجاوز 10 آلاف ليرة».

في الأسواق الشعبية والقديمة داخل طرابلس، تنتشر البسطات على نحو واسع، وهو أمر يشكو منه التجار وأصحاب المحال. وقد لجأ كثير من هؤلاء إلى نصب بسطة أمام محله، وسلمها إلى أحد أبنائه أو العاملين لديه. هذا الحل بدأ بالتوسع بعدما لمس بعض التجار أن مردود البسطة يفوق أحياناً مردود المحل، لكن أصحاب البسطات لم يعدوا وسيلة للاستزراق، إذ إن تاهيل الأسواق القديمة لحظ توسعة واضحة في الأرصفة، ما حوّل هذه الأخيرة، خلال الأعياد تحديداً، إلى أمكنتهم المفضلة.

## تحقيق

## صيادو البقاع «مثل التراب»

يتربص مئات الصيادين النازحين من المناطق اللبنانية كلها بسهول البقاع، برفوف طيور المطوق والسمن المهاجرة، فيمعنون في قتلها حتى بطرق احتيالية. موعد الموسم حان وإن تأخر قليلاً، إلا أن الأعداد الهائلة للصيادين تندر بحرب «إبادة»

البقاع - راحم حميدة

في الكروم والبساتين وحقول التبغ نجد الصيادين، حتى في تلك التي تمت حراستها، مطلقين العنان لآلاف الطلقات النارية، حتى يُخيل للبعض من غير أبناء المنطقة، أن «جبهة قتال» قد فتحت. قرار منع الصيد والإجراءات الأمنية عند بعض الحواجز، لم تنجح في لجم «الغزاة» الذين بدأت جحافلهم تجتاح منذ أيام سهل البقاع، وخصوصاً سهول بعلبك - الهرمل الشاسعة. إنه موسم

الخرطوش، ولم تقتصر على أيام نهاية الأسبوع، وأنه تمكن من بيع أكثر من 10 صناديق في غضون اليومين الماضيين، موضحاً أن نسب البيع كانت ستزيد أكثر لولا شراء معظمهم للخرطوش من شتورة أو زحلة أثناء قدومهم إلى البقاع.

«هيذا مش صيد، هيذا إبادة للطيور على أنواعها». بهذه العبارة يصف حسين قانصوه مدير مركز الجواد للتنمية والإرشاد الزراعي في الهرمل، ما يجري في سهول بعلبك - الهرمل. فعندما يقتل كل صياد ما يتراوح بين 100 و200 مطوقة أو سمينة، ويتخلل كل ذلك قتل لأنواع من الطيور الأخرى كالسنور والبواشق، «تكون النتيجة جرائم قتل وإبادة، لا صيداً، وأن ذلك بمثابة فتك بتوازن الطبيعة، وخاصة أن بعض الطيور تسهم في قتل العديد من الحشرات والقوارض المؤذية لبعض المحاصيل الزراعية». ورأى قانصوه في تنظيم أمور الصيد وتحديد أوقاته وطرقه «أمراً ضرورياً لا بد منه»، على أن يكون ذلك بشروط صارمة تمنع الصيد في الأماكن المأهولة والقريبة من القرى، بالإضافة إلى منع بعض الأهل من تسليم قاصريهم أسلحة صيد.

بناءً على ذلك، يبدو أن تنفيذ قرار وقف الصيد دونه «صعوبات كثيرة»، كما يشير مصدر أمني بدا مطلعاً على شؤون الصيد، حيث أشار إلى أن نظرة تاريخية واحدة إلى تاريخ منع الصيد في لبنان، تظهر أن قرارات مشابهة اتخذت على مدى القرن الماضي، بدءاً من فترة الإنتداب الفرنسي، وصولاً إلى قرارات عام 1995 و1998 و2001، إلا أن الصيد، على الرغم من ذلك، بقي «شغالا»، موضحاً أن الأمر يتطلب «جدية» الدولة في التطبيق، وإلا فالأمور ستبقى على ما هي عليه.

له كذلك «بس 36 من ساعة ونص»، عازياً السبب إلى عدد الصيادين الذي «يفوق طيور المطوق»، مستطرداً بالقول: «إذا في قرار منع صيد هيك عدد الصيادين، فكيف لو سمحوا به!». مشيراً إلى أنه قصد المكان من منتصف الليل ليمارس فيه هوايته المفضلة، من جهة ثانية، عبر فيكين عن استيائه، على الرغم من غلة 87 طير مطوق، لكثرة عدد الصيادين ومدى قربهم بعضهم من بعض، ما يمثل «خطورة» برأيه قد تتسبب بحوادث قتل بالخطأ، ويقول: «بدك تنتبه من القواص من كل الاتجاهات. انطلقت من بيروت متأخراً لاعتقادي أن قرار منع الصيد سيحد من أعداد الصيادين، وأن رحلة صيدي ستكون موفقة، بس هيذا شي ما بيتصدق... الصيادي مثل التراب».

وإذا كانت قرارات منع الصيد وبعض الإجراءات الأمنية لم تمثل رادعاً، فإن الاعتبارات البيئية بدت غائبة كلياً عن الصيادين، وقد أشار عباس إلى أن تركيا تقضي على آلاف طيور الزرايزر بطريقة الرش بالمبيدات ولا يرون ذلك كارثة، مشدداً على أن «الغياري» على البيئة «يعبتون بها أكثر منا وأعمالهم كوارث طبيعية وبيئية... فليقلوا المرامل والمحافر، أو خليهم يسكروا محال بيع أسلحة الصيد والخرطوش». أبو علي من جهته، ناشد المسؤولين تنظيم أمور الصيد وتحديد أوقاتها وأمكنتها، بهدف التخلص من قرارات المنع العشوائية، مشدداً على التنظيم الدقيق والقانوني لمسألة منح رخص الصيد، على أن «لا تشبه رخص القيادة التي تمنح للعميان». من جهته، صاحب أحد المحال التجارية التي يُباع فيها خرطوش صيد (رفض ذكر اسمه) أكد لـ «الأخبار» أن الأيام الأربعة الماضية شهدت حركة إقبال واسعة من الصيادين على شراء علب

مخافة عدم العثور على موقع يصطادون فيه، فيضطر بعضهم إلى النوم داخل سياراتهم، في محاولة لمنع واقدين آخرين من السيطرة على «ملطش» (موقع) الصيد الذي اعتاده في المواسم الماضية. فادي أحد الصيادين الأتئين من صوفر والذي اتخذ من إحدى قنوات المياه موقعاً له، بدا مشغولاً حتى خلال الحديث إليه، بإطلاق النار من بندقيته الأتوماتيكية. هكذا، بين عبارتي «وقعت... أمها» و«... أخت هالخرطوش»، أتبع له الوقت ليقول لنا إنه وصل إلى سهل بلدة طاريا عند الثانية فجراً، وانتظر مع أصدقائه قرابة الثلاث ساعات داخل سيارته «حتى ما ياخذ حدا هالمطش».

أحمد صياد آخر وجد لنفسه موقعاً في سهل بلدة كفردان، بالقرب من فجّ الة النداء الخاصة بصوت المطوق. بدت غلة الصياد لنا كبيرة، لكنها لم تكن بالنسبة



قرارات منع الصيد وبعض الإجراءات الأمنية لم تمثل رادعاً (الأخبار)